السياسات التنموية وأثارها علي التنمية البشرية فى ماليزيا

أ/ لبنى عبدالفتاح الدسوقي شعبان

باحث دكتوراه – معهد الدراسات والبحوث الآسيوية

جامعة الزقازيق

تمهيد : لعبت الدولة فى ماليزيا دورا محوريا فى عملية التنمية بحيث يمكن القول أنه لولا الدور التدخلى الذى لعبته الدولة ما استطاعت ماليزيا أن تحقق ما وصلت إليه اليوم من تنمية وتقدم اقتصادى. وقد ظهر ذلك فى صياغة وتنفيذ ومتابعة السياسات التى ساهمت فى الإرتقاء بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية فى البلاد. ويعرض هذا المبحث الدور الذى لعبته الدولــة بأجهزتها ومؤسساتها من خــلال السياسات والاستراتيجيات التى اتبعتها لتحقيق التنمية ، وذلك فى **محاور ثلاثة** كان لها تأثيرات مباشرة على الحياة الإقتصادية الماليزية وهى :

- **المحور الاقتصادي وسياسات الاستثمار**: ويضم الخطط الاقتصادية وسياسات التصنيع والاستثمار.
- **المحور الاجتماعي**: ويشمل سياسات القضاء على الفقر وعلاج التفاوتات الإقتصادية بين العرقيات الماليزية والتعليم.
- **المحور الخاص بسياسات التعامل مع ضغوط النظام الدولى**: ويتناول استراتيجيات ورؤى التعامل مع العولمة وانعكاسات القطبية الأحادية فضلا عن النهج الماليزى فى التعامل مع كل من الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 والأزمة المالية العالمية لعام 2008 - 2009.

أولا : سياسات الإستثمار:

1 - استراتيجية النمو الاقتصادى :

كانت معظم المشاريع الإقتصادية الماليزية صغيرة وعائلية قبل الإستقلال وقد وضعت الخطة الخمسية الأولي لماليزيا (1966-1970) الأسس اللازمة للتحول وكانت المؤسسات الضخمة مملوكة فقط للأجانب فحرصت دولة ما بعد الإستقلال علي إعادة بناء الإقتصاد بشكل يجمع بين الاعتماد علي الذات وعلي رأس المال الخارجي في نفس الوقت. ومن هنا بدأت الدولة بإتباع سياسة إحلال الواردات الأجنبية. وقد نجحت الخطة بشكل معقول، غير أن معظم فوائدها قد ذهبت إلي الصينين. الأمر الذي جعل المالاى يحاولون التخلص مما أسموه السيطرة الصينية علي الاقتصاد، فحدثت توترات عرقية عام 1969، لقد أبرزت أحداث مايو 1969 بما لا يدع مجالاً للشك أن استراتيجيه النمو الاقتصادي القائمة علي الحرية الاقتصادية في الستينات لم تعد ملائمة، بل إنها اعتبرت السبب الرئيسي وراء اندلاع العنف الطائفي عام 1969.

وتعظيم مكاسبهم الاقتصادية لأكبر حد ممكن علي حساب الغالبية الفقيرة من الملايا.[1]

2 - **السياسة الاقتصادية الجديدة New Economic Policy (NEP)** (1971- 1990) والتي ركزت علي **هدفين رئيسيين** هما: القضاء علي الفقر المدقع والقضاء علي الارتباط بين العرقية والمستوي الاقتصادي.[2]

هذا، وقد اقتنعت الحكومة الماليزية بقيادة رئيس الوزراء تون عبد الرزاق بأن إستراتيجية الحرية الاقتصادية فشلت لأنه لم يكن فيها مكان للمالايا الذين تم استبعادهم عملياً من المشاركة في عملية التنمية نتيجة للهيمنة شبه المطلقة من قبل الأقلية الصينية علي مقدرات البلاد الاقتصادية. وغيرها من الأهداف.[3]

وعليه، يمكن القول بأن السياسات الحكومية المتعاقبة منذ بداية السبعينات ولو أنها كانت ذات طبيعة تنموية، إلا أنها كانت خادمة لهدف الوحدة الوطنية، الذي شعرت الحكومة بأنه لن يتحقق إلا بتحسين الوضع الاقتصادي الخاص بالمالايا في مواجهه الصينيين. التدخل الحكومي المتزايد إذن في الإقتصاد منذ السبعينات لم يكن في واقع الأمر بسبب الإعتقاد بضرورة ذلك لدعم عملية التصنيع، بل يرجع في المقام الأول إلي الإختلالات الإقتصادية والتباينات العرقية التي استدعت تبني إستراتيجية تنموية جديدة (السياسة الاقتصادية الجديدة) تحددت أولوياتها التي وافق عليها البرلمان الماليزي في يوليو 1971 في الأهداف الثلاثية الآتية[4]: **تحقيق الوحدة والتكامل القومي، وخلق فرص عمل، وتحقيق النمو الاقتصادي**.

وكان الهدف المحوري لهذه السياسة الجديدة، كما عبرت عنه الوثائق الرسمية يتمثل في تحقيق الوحدة والتكامل القومي. وقد فسر هذا الهدف علي أنه يعني تحقيق التحسن في التوازن الاقتصادي بين الأعراق المختلفة والذي لا يمكن أن يتأتي دون حصول المالايا علي معاملة تفضيلية، خاصة في المجال الاقتصادي. وهدفت هذه المعاملة التفضيلية من قبل الحكومة للمالايا بالأساس إلي تحسين أوضاعهم الاقتصادية والتعليمية والثقافية المتردية وليست لتميز المالايا عن غيرهم من العرقيات. فالسياسة الاقتصادية الناجحة في فكر القيادات الماليزية المتعاقبة هي

([1]) ا.د.جابر عوض، "دور الدولة الماليزية في التنمية"، في النموذج الماليزي للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص44.
([2]) Mahathir Mohamadad , The Way Forward. Op. City , P.p 102 -104.
([3]) Just Fooland Op. cit , P64.
([4]) M. Bakari Musa, op. cit., p9.

السياسة التي تحقق العدالة الاقتصادية بين مختلف الأعراق، وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن سلام اجتماعي أو تناغم عرقي.[5]

لقد باتت القيادة السياسية علي قناعة بأنه لم يعد من الممكن استبعاد المالايا من القطاعات الحديثة في الاقتصاد الماليزي. كما أنه ينبغي إعادة توزيع الثروة علي نحو متساو بين الأعراق.

والواقع أن السياسة الاقتصادية الجديدة التي انتهجتها الدولة الماليزية من 1971 إلي 1990 قد حققت الكثير من أهدافها الرئيسة. فقد حققت هذه السياسة نسبياً إنتهاء ارتباط عرق معين بمستوي اقتصادي معين، في حين لم يتحقق هدف القضاء علي الفقر المدقع علي النحو الأمثل.[6]

صحيح أن نسبة الفقر المدقع في ماليزيا قد انخفضت من 49.3% إلي 16.5% في المدى الزمني لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة، كما أشارت الإحصائيات الرسمية إلي أن معدلات الاختلالات في الدخل قد قلت تدريجياً بسبب إرتفاع مستوي الدخل في الريف وتوفير العديد من فرص العمل خاصة أمام المرأة التي بدأت تنتقل من العمل بالأنشطة التقليدية إلي عدد من الأنشطة الحديثة. أيضاً فقد أدت الإصلاحات المستمرة في نوعية التسهيلات العامة المقدمة للمناطق الريفية إلي زيادة طاقة المقيمين في هذه المناطق وبالتالي حصولهم علي أجور أعلي حيث زادت بمعدلات أسرع من التي زادت بها في الحضر.

وعليه فقد قل عدد الفقراء من 1.100.000 فرداً عام 1970 إلي حوالي 619.400 فرداً عام 1990. هذا وأن كانت نسبة الفقر غير واحدة في كل ولايات الدولة، حيث لا تزال عالية في بعض الولايات مثل تيرينجانو التي مؤشر الفقر بها عام 1999 إلي 31%، علي حين بلغت في ساراواك حوالي 21% عام 1990، بينما بلغت في كل من كوالالمبور وسيلانجور حوالي 10%. ويمكننا القول بأن الدولة الماليزية قد استطاعت أن تحقق تقدماً ذا مغزى خلال الفترة من 1990 إلي 1999 حيث انخفض معدل الفقر من 16.5% عام 1990 إلي 7.5 عام 1999. من بين القضايا الأساسية في هذا المجال أنه علي حين خفت حـدة الفقر المطلق بالنسبة لمعدلات الدخل، إلا أن الفقر النسبي لم يقل بنفس الدرجة.[7]

ولعل السمة البارزة في هذه السياسة الإقتصادية الجديدة هو الدور القائد للدولة في وضع وتنفيذ إستراتيجية التنمية، وذلك من خلال مشاريع القطاع العام التي أنشأتها الدولة وتولت إدارتها

([5]) Mahathri Mohamad. The Wav Forward Op. cit ,p75.

([6]) M. Bakari Op. cit., P.p 101-103

([7]) JamilahAriffin (Editor), Poverty Amidst Plenty: Research Findings and the Gender Dimension In Malaysia (Malaysia, Pelanduk Publications, 1997)P.p 8-11.

من جانب، وتبني سياسات تنموية حاسمة إزاء لقطاع الخاص من جانب آخر. ففي الوقت الذي أعطت فيه الدولة دوراً ديناميكياً للقطاع العام، استخدمت سلطة الترخيص والموازنة والنظام الضريبي والحوافز المالية وغيرها من الإجراءات التنظيمية وأنظمة الحوافز والضبط لضمان أن يعكس القطاع الخاص أهداف واحتياجات البلاد بما يتلاءم مع الخطط الموضوعة.[8]

وقد أظهرت إحدي الدراسات أنه نتيجة للتوسع غير المسبوق في القطاع العام خلال الفترة من 1970 إلي 1990، والتي طبقت فيها السياسة الاقتصادية الجديدة، والتي تعد بحق حجر الزاوية في إستراتيجيه إعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة، وتحقيق النمو الاقتصادي. فقد نجحت الدولة في زيادة نصيب المالايا من 2.4% من إجمالي 5.6% بليون دولار في 1970 إلي 12.5% من إجمالي 32.4 بليون دولار في 1980، ثم إلي 17.8% من إجمالي 76.1 بليون دولار عام 1985. ولم يكن غريباً أن تزيد صادرات البلاد نتيجة للسياسة الاقتصادية الجديدة، فقد زادت الصادرات من 1.687 بليون رنجت في عام 1970 إلي 21.125 بليون رنجت أواخر الثمانينات[9].

فقد استطاعت ماليزيا – خصوصاً في عهد محاضير محمد- أن تغير وضع توزيع الثروة بين عرقياتها المختلفة فبعد أن كانت الفجوة الإقتصادية الهائلة بين المالاى والصينيين تزداد يوما بعد يوم، استطاعت الدولة الماليزية من خلال انتهاجها للسياسة الإقتصادية الجديدة (1971-1990)، ثم سياسة التنمية القومية(منذ عام 1990) أن ترتقي بأوضاع المالاى الإقتصادية لمستوي يقارب المستوي الإقتصادي لغير المالاى.

ويوضح الجدول رقم (1) التغير في نسبة ملكية الجماعات العرقية في أصول قطاع الشركات خلال الفترة (1971- 1990).

([8]) Just Fooland, op. cit., p 100.

([9]) Just Fooland, Jack Parkinson and Rais Saniman, Growth and Ethnic.

جدول (1)

التغير في نسبة ملكية الجماعات العرقية في أول قطاعات الشركات

خلال الفترة (1971-1990)

العام/ الجماعة العرقية	1971	1975	1980	1985	1988	1990
الماليزيون	38.3	46.7	52.5	74	75.4	76.3
سكان البلاد الأصليون- المالايا(شركة أفراد)	2.6	3.6	4.3	11.7	13	13.6
سكان البلاد الأصليون – المالايا (شركات مساهمة)	1.7	5.6	8.1	7.4	6.4	6
ماليزيون من عرقيات أخري غير الملايا	34	37.5	40.1	54.9	56	56.7
الأجانب	61.7	53.3	47.5	26	24.6	23.7

المصدر: العامان 1971 و 1975: الخطة الخمسية الرابعة لماليزيا.

الأعوام 1980، 1985، 1988، 1990 الخطة الخمسية الخامسة لماليزيا. [10]

وجاءت النتائج خلال العقد الأول (السبعينات) ممتازة إذ حقق الإقتصاد الماليزي معدلاً للنمو بلغ حوالي 8% وفاق بذلك مستوي النمو في جميع الدول النامية(ماعدا النمور الآسيوية الأربعة) وظلت معدلات التضخم تدور حول معدلات الـ 5% سنوياً.

وظل التوازن الإقتصادي مع الخارج معقولاً. وجاء عقد الثمانينات وتبنت الدولة فيه برنامجاً طموحاً لزيادة النمو فحاولت إنشاء قاعدة ضخمة للصناعات الثقيلة وزيادة المدخرات إلي 40% من الناتج القومي الإجمالي، غير أن كان هناك مشاكل مالية تسبب فيها أساساً النقص الكبير من الإيرادات النفطية للبلاد، الأمر الذي دفع الدولة إلي تمويل إخلالات هذا البرنامج عن طريق الأقتراض الخارجي. [11]

([10]) ا.د. جابر عوض، دور الدولة الماليزية في التنمية، مرجع سبق ذكره، ص60.

([11]) محمد السيد سليم، نيفين عبد المنعم(محرران)، العلاقة ببين الديمقراطية والتنمية في أسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، ص 113-114.

3 - سياسة التنمية القومية New Development Policy:(NDP)

وبعد أن نجحت السياسة الأقتصادية الجديدة إلى حد كبير فى تقليل الفجوات الإقتصادية بين الملايو وغيرهم من العرقيات فضلا عن تحقيق معدلات نمو بلغت فى بعض السنوات ما يزيد عن 8 % تبنت ماليزيا سياسة التنمية القومية NDP (New Development policy) التى كانت بمثابة استمرارا للسياسة الإقتصادية الجديدة فى الأهداف والغايات ، وهو ما يظهر بإستعراض أهداف سياسية التنمية القومية ، وذلك فى العناصر التالية :

- تنشيط عمليات النمو الصناعى.
- التحول من الصناعات الهادفة إلى الإحلال محل الواردات إلى الصناعات الموجهة إلى التصدير.
- تحديث البنية الأساسية.
- تحقيق مزيد من التعاون الأقتصادى الأقليمى فى إطار التكتلات الإقتصادية وخاصة الآسيان.

جدول (2): التوزيع النسبي لملكية الشركات بالقيمة الاسمية:

	1970	1990	1999
المالاي	2.4	19.2	19.1
الصينيين	27.2	45.5	37.9
الأجانب	63.4	25.4	32.7

المصدر: مدحت أيوب، السياسة الاقتصادية الماليزية في بداية الألفية الثالثة، ا.د.جابر عوض (محرر)، السياسات العامة في ماليزيا، (القاهرة:مركز الدراسات الآسيوية)، 2008، ص49.

وقد جاءت سياسة التنمية القومية فى إطار التوجه القومى للطمـوح الذى وضعـه محاضير محمد عام 1991 تحت شعار (**رؤية 2020**) الذى يهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020 من أهم **أهداف هذه السياسة**:

1. تحقيق ماليزيا لمعدلات نمو مرتفعة مع استمرار المعاملة التفضيلية للملايا فى المجال الاقتصادى دون الإضرار بغيرهم من العرقيات.

2. حصول جميع الماليزيين على التعليم حتى المرحلة الثانوية مع تحديث المناهج التعليمية بإستمرار حتى يتسنى للشباب الماليزى ، المحرك الرئيسى لعملية التنمية الماليزية بجميع طوائفه وعرقياته تحقيق التقدم الإقتصادى للبلاد. [12]

وقامت سياسة التنمية القومية علي مبدأ أنه ليس هناك مجال للإختيار في قبول أو رفض اقتصاد المعرفة، ذلك أن الرفض أو الانتظار يحمل ماليزيا تكلفة عالية ليس فقط في فقدان تنافسيتها أو فقدان فرصة اللحاق بالتقدم ولكن في خسارة كل ما حققته من إنجاز إقتصادي في السنوات الماضية، فاقتصاد المعرفة يعني تحولاً جذرياً في طرق إنجاز الأعمال وإدارة الإقتصاد ونموه، وقاطرات إقتصاد المعرفة هي تكنولوجيا المعلومات والإتصال، وكأي ابتكار جديد فهي سلاح ذو حدين، فهو يخلق فرص ويخلق في نفس الوقت مخاطر، له مزايا وله مساوئ ومشروع الـ MSC هو قاطرة تحول ماليزيا إلي إقتصاد المعرفة. [13]

4 - سياسة الرؤية الجديدة (NVP):New vision Policy

وفى عام 2001 بدأت ماليزيا فى تبنى سياسة جديدة ألا وهى سياسة الرؤية الجديدة (NVP) New vision Policy وتهدف هذه السياسة كما ورد بالتقرير الصادر عن وحدة التخطيط الاقتصادى EPU (Economic Planning Unit) التابعة لمجلس الوزراء إلى ما يلى : [14]

- مواصلة التنمية الإقتصادية واالتوسع فى إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية.
- استمرار سياسات القضاء على الفقر.
- الارتقاء بمنظومة التعليم.
- تحقيق التوازن النوعى وتعزيز مكانة المرأة وتمكينها.

وجنبا إلى جنب مـــع السياسات الإقتصاديـــة المذكـورة ، تبنت ماليزيا كلا من سياسة النظر شرقا look East Policy وسياسة الإعتماد على الذات. ففى عام 1981 نادى محاضير محمد بتطبيق سياسة النظر شرقا ، تلك سياسة التى استمر العمل بها حتى عام 1999وتهدف إلى تشجيع الماليزيين على الإقتداء والتعلم من التجربة التنموية اليابانية خصوصا فيما يتعلق بأخلاقيات العمل

([12]) Ramon V Navartham op.cit ,p4

([13]) Mahathir Mohamad, The Way Forward (London, Weidenfeld&Nickoloson, 1998) P.p 27-29

([14]) Malaysia Achieving The Milenneum Development Goals. Economic Planning Unit ,2005, p.20.

ومنهجية الصناعة والتطور التكنولوجى والسياسات المالية والتجارية. وقد شملت هذه السياسة جانبين مهمين هما :

- الاستفادة من النموذج التنموى اليابانى والكورى لتحقيق التحديث والإرتقاء بالتصنيع بحلول عام 2020.

- الإرتقاء بالمنظومة القيمية والثقافية الماليزية من خلال الأخذ بالقيم الآسيوية النافعة ومنها على سبيل المثال التفانى فى العمل والصبر والمثابرة والعمل بـروح الفريق والإعتماد على الذات ، وقد استفادت ماليزيا كثيرا من تطبيق هذه السياسة لا سيما فيما يتعلق بسياسات تعبئة المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالى لتمويل مشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية وقد تم ذلك بصورة انتقالية مدروسة تراعى خصوصية الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية فى ماليزيا. [15]

أما سياسة الإعتماد على الذات فتتضمن سعى ماليزيا للإرتقاء بالكوادر البشرية لإستمرار عملية التنمية دون الإعتماد على غيرهم. [16]

ومن الجدير بالذكر وجود نوع من التكامل والتنسيق بين السياسات الإقتصادية المختلفة حيث تنوع مستويات التخطيط والمتابعة فى ماليزيا فهناك خطة سنوية تعمل ضمن خطـــة خمسية ، وكـــلاهما يسترشد بخطة عامة Outline Perspective Plan ويدور هذا كله فى فلـك رؤية تنموية طويلة الأمـد إلى الإنتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020 وتعرف بـــ(Vision 2020). ويوضح الشكل التالى الخطط الماليزية العامة والخمسية فى الفترة 1970 – 2010

([15]) www.alsabah..com

([16]) عبد الحافظ الصاوى ، قراءة فى تجربة ماليزيا التنموية مجلة الوعى الإسلامى ، العدد 451.

جدول (3)

الخطط الماليزية العامة والخمسية فى الفترة 1970 - 2010

1990-1971		2000-1991		2010- 2000	
Outline Perspective Plan I : NEP الخطة العامة الأولى. السياسة الإقتصادية الجديدة.		Outline Perspective Plan ll: NDP الخطة العامة الثانية : سياسة التنمية القومية		Outline Perspective Plan lll: NVP الخطة العامة الثالثة : سياسة الرؤية الجديدة.	
الخطة الخمسية 1971 – 1975	الخطة الخمسية الثالثة 1976 - 1980	الخطة الخمسية الرابعة 1981- 1985	الخطة الخمسية الخامسة 1986 - 1990	الخطة الخمسية السادسة 1991- 1995	الخطة الخمسية السابعة 1996- 2000	الخطة الماليزية الثامنة 2001 - 2005	الخطة الماليزية التاسعة 2005- 2010

المصدر: أ.د. كمال المنوفى ، أ.د. جابر سعيد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية (القاهرة : برنامج الدراسات الماليزية ، 2005).

وعلى صعيد آخر يظهر تحليل الأهداف المتضمنة فى السياسات الاقتصادية، أن هناك نوعا من التكامل والإستمرارية فى تنفيذها، فعلى سبيل المثال إذا كانت السياسة الإقتصادية الجديدة لم تؤدي بشكل كامل إلى القضاء على الفقر وعلاج الخلل الاقتصادي بين العرقيات فقد جاءت سياسة التنمية القومية فضلا عن سياسة الرؤية الجديدة لاستكمال ما بدأته الأولى.

وفيما يتعلق بسياسات التصنيع ، فقد هدفت الدولة الماليزية إلى الإنتقال من إقتصاد يعتمد على تجارة المواد الخام وخاصة القصدير والمطاط ونخيل الزيت إلى بلد صناعى بالدرجة الأولى يعتمد على تصدير منتجات ذات قيمة مضافة عالية. وفى سبيل ذلك تبنت الدولة السياسات التالية.

5 - سياسة الإحلال محل الواردات :[17]

اتبعت ماليزيا سياسة الإحلال محل الواردات فى مرحلة الستينات من القرن الماضى ، حيث اعتمدت على صناعات صغيرة لإنتاج سلع يتم استيرادها بالفعل مثل صناعات الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيماويات وقد تم إصدار قانون تشجيع الإستثمار عام 1968 لجذب الإستثمار الأجنبية فى تلك المجالات.

---

(17) www.alsabah..com [17]

6- سياسة التصنيع من أجل التصدير:

بدأت ماليزيا فى تبنى هذا النهج فى سبعينات القرن الماضى ضمن السياسة الإقتصادية الجديدة حيث شجعت الحكومة الإستثمارات الأجنبية فى مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج كما عملت على جذب الإستثمارات الإجنبية من خلال تحسين بيئة الأعمال وتوفير العمالة الرخيصة وتقديم الحوافز الضربية وإنشاء المناطق الحرة ، كما عملت على استضافة الشركات متعددة الجنسيات لتشغيل خطوط الإنتاج فى ماليزيا ، وقد تضمنت الحوافز التى قدمتها الدولة فى هذا السياق حق تملك الأجانب لأسهم الشركات 100 % دون اشتراط مساهمة الملايو فى رأس المال ، وذلك بشرط أن يكون غرض الشركة الرئيسى هو إنتاج سلع التصدير.

7- سياسة تشجيع الصناعات الثقيلة :

فى ثمانيات القرن العشرين انتقلت ماليزيا من سياسة التصنيع من أجل التصدير إلى سياسة تشجيع التصنيع الثقيل. وضمن هذه السياسة شجعت الحكومة الماليزية الصناعات الثقيلة فضلا عن الصناعات التى تعتمد على الموارد المحلية ، وخلال سنوات من تطبيق هذه السياسة تم إنتاج السيارة الماليزية الأولى المعروفة باسم (بروتون) كما تم التوسع فى صناعة الأسمنت والحديد والصلب والصناعات الإليكترونية والنسيج.

8 - سياسة تشجيع الصناعات ذات التقنية العالية والقيمة المضافة :

بحلول تسعينات القرن العشرين بدأت الحكومة الماليزية فى إتباع سياسة الصناعة ذات التقنية العالية والصناعات التكنولوجية العالية والصناعات كثيفة رأس المال التى تركز على القيمة المضافة وذلك بقصد زيادة التنافسية الماليزية على مستوى العالم. وفى هذا السياق عمدت الحكومة الماليزية إلى جذب الإستثمارات الأجنبية فى هذا المجالات من خلال تقديم الحوافز الجاذبة، فضلا عن توفير البنية الأساسية اللازمة ، ولتحقيق ذلك فقد انشأت الـ Multi Media Super Corridor وقدمت من خلاله بعض الإعفاءات لتشجيع الإستثمار فى هذا المشروع. وبنجاح هذا المشروع أصبح قطاع الإليكترونيات يستأثر بنحو 51 % من إجمالى تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر فى ماليزيا. [18]

ومن ناحية آخرى اعتمدت ماليزيا فى نموذجها التصنيعى ما يسمى بالصناعات العنقودية Cluster Industries، وهو مفهوم يقوم على أساس وجود ترابط فى شكل عنقود منتظمة حباته

([18]) أ.د.كمال المنوفى ، أ.د. جابر سعيد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 11 ، 168، 175.

بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها والتى تمثلها ثلاثة عناصر هى على الترتيب : الموردين، والصناعات، وخدمات الأعمال وما بعد الإنتاج وذلك فى اطارمنظومة من البنى التحتية والمؤسسات الإقتصادية التى تشمل تنمية الموارد البشرية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز. [19]

وفى إطار السياسة الإقتصادية الجديدة وما بعدها هدفت الحكومة الماليزية إلى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة فشجعت رأس المال الأجنبى على الإستثمار فى قطاعات الصناعات الموجهة إلى التصدير وصناعات التكنولوجيا الفائقة والقيمة المضافة بقصد توفير فرص العمل للسكان الأصليين وتخفيف معدلات البطالة وتحسين معدلات النمو. [20] وقد عملت الحكومة على **تنظيم تدفقات الإستثمار الأجنبى** من خلال مجموعة من **الضوابط** بيانها على **النحو التالى** :

- قانون المناطق الحرة الصادرة فى عام 1971 إعفاءات ضريبية وجمركية للمواد الخام المستوردة والمعدات الرأسمالية كما قلل هذا القانون من إجراءات الجمارك إلى أدنى حد وقدم حوافز ضريبية أخرى للشركات. [21]
- تقدم الحكومة حوافز وإعفاءات ضريبية للشركات الماليزية التى تستثمر فى الخارج وتلك التى تنجح فى الأستحواذ على شركات أجنبية. [22]
- أصدرت الحكومة قانونا لجذب الإستثمار الأجنبى فى عام 1986 يسمح للأجانب بامتلاك 10% من أصول المشروعات الصناعية إذا كانت تصدر 50% من إنتاجها على الأقل، أو تشغل650 عاملا محليا من الملايو بالأساس، أو تكون جملة إستثماراتها لا تقل عن 50 مليون رينجت. جاء هذا القانون تعديلا لقانون التنسيق الصناعى الصادر عام 1957 والذى اشترط ألا يقل رأس المال المشروع عن 2.5 مليون رينجت وأن يقوم بتوظيف 75 عاملا من الملايو بالأساس وأن يكون 30% من أصول الشركة مملوكة للملايو. [23]

([19]) www.alsabah..com

([20]) أ.د.كمال المنوفى ، أ.د. جابر سعيد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

([21]) المرجع السابق ، ص 170.

([22]) تقرير الزيارة التى قام بها السيد الدكتور وزير الإستثمار لماليزيا، الهيئة العامة للإستثماروالمناطق الحرة ،2007 ، ص 1.

([23]) أ.د.كمال المنوفى ، أ.د. جابر سعيد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 55.

- إعفاء الاستثمارات الأجنبية من شرط مشاركة الماليزيين فى ملكية المشروعات إذا ما كانت هذه المشروعات موجهة نحو التصدير كما سبقت الإشارة.
- يتعين على الشركات الصناعية العاملة بماليزيا بموجب قانون الإستثمار الصادر عام 1986 أن تصدر نسبة من انتاجها.
- اصدرت الحكومة فى عام 2003 حزمة جديدة من حوافز الإستثمار فى أنشطة التصنيع والزراعة والسياحة وقطاعات آخرى ذات علاقة بالتصنيع تتضمن هذه الحوافز منح إعفاء مؤقت أو محدود أوكامل من الضرائب.
- لا توجد قيود كبيرة على الإستثمار فى القطاعات الموجهة إلى التصدير بينما توجد بعض القيود على الإستثمارات فى الصناعات الموجهة للسوق المحلى ، الجدير بالذكر أن الحكومة قد خففت هذه القيود فى عام 1998 فأسقطت شروط الملكية والتصدير للمشروعات الصناعية الجديدة كما اتسعت هذه التسهيلات لتشمل قطاعات التأمين والنقل البحرى والإتصالات.
- توقيع اتفاقيات تعاون جمركى مع دول الآسيان لتبسيط الإجراءات الجمركية بمقتضى نظام المرور الأخضر Green Lane System الذى بموجبه تخضع السلع لفحص عيانات عشوائية كما يسمح لسلع فحصت فى دولة أن اتباع فى دولة أخرى من دول الآسيان دون إعادة فحصها مرة أخرى وذلك وفق ترتيبات الاعتراف المتبادل Mutual Recogniton System الموقع فى عام 1998، كما عقدت ماليزيا مجموعة من الإتفاقيات التجارية مع كثير من بلدان العالم لحماية مصالحها التجارية بها فضلا عن اتفاقيات الازدواج الضريبى.
- تطرح ماليزيا حاليا سياسة الصداقة مع رجال الأعمال والمستثمرين ويقصد بها تسهيل الإجراءات المكتبية وتقديم الحوافز الإستثمارية إضافة إلى توفير بيئة جاذبة للاستثمار من خلال الإستقرار السياسى والخدمة المدنية المنضبطة ووضوح القوانين وسهولة الإجراءات. [24]
- تنشيط الصادرات والواردات من خلال آلية تسوية المدفوعات التى أعلنت عنها ماليزيا فى الإجتماع الأول المجموعة الـ15 بكوالالمبور فى عام1990 لتسهيل التبادل التجارى من

([24]) www.alsabah..com

خلال التغلب على مشكلة العملة الصعبة وفق ترتيبات يضمن فيها البنكان المركزيان فى دولتى المصدر والمستورد التعاملات المالية للجانبين ، بحيث لا يكون هناك حاجة إلى العملة الصعبة إلا لتسوية الفرق فى الميزان التجارى بين البلدين.[25]

9 - سياسات الخصخصة :

يعزى الكثير من الدارسين التدنى الإقتصادى الذى تعانى منه معظم الدول النامية إلى انخفاض أداء القطاع العام وعدم كفاءته ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى انحسار معدلات النمو وإنخفاض متوسطات دخل الفرد ، ونتيجة لذلك فقد طالب الكثيرون بالتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما عرف ببرامج الخصخصة. وقد طبقت الكثير من الدول هذه البرامج كأحد سياسات التنمية واستطاع بعض هذه الدول تحقيقها بنجاح ، وتعد ماليزيا من الدول التى استطاعت تنفيذ برامج الخصخصة بشكل ناجح.

فقد بدأت الحكومة منذ عام 1983 فى إطار السياسة الإقتصادية الجديدة إتباع برنامج لخصخصة المشروعات والمؤسسات العامة وذلك بقصد التحول غلى الإعتماد على القطاع الخاص فى عملية التنمية غير أنه يتعين القول أن رؤرية ماليزيا للخصخصة لم تكن تعنى انسحاب الدولة بالكلية من النشاط الإقتصادى وإنما قصد منها تفرغ الدولة إلى التخطيط والمتابعة والرقابة على القطاع الخاص بما يضمن سير المشروعات الرأسمالية فى إطار الأهداف القومية.

وهكذا أعطت الحكومة الماليزية للقطاع الخاص اهتماما كبيرا للمشاركة فى عملية التنمية حتى أضحى هو المحرك الرئيسى للنشاط الإقتصادى ، ففى الوقت الذى الذى أعطت للقطاع الخاص دورا ديناميكيا فى عملية التنمية استخدمت مالها من سلطات فى مجال التراخيص والضرائب والحوافز المالية وغيرها من الإجراءات التنظيمة بالشكل الذى يضمن أن يسير القطاع الخاص وفق أهداف واحتياجات البلاد وبما يتلاءم مع الخطط التنموية. [26]

ومما يؤكد ذلك انتهاج ماليزيا لسياسة الاندماج والخصخصة التي اقترحها محاضير محمد Malaysian Incorpotated and Privitization Policy والتى تعرف اختصارا بـ (Malaysia. Inc) ، وهى إحدى السياسات التى اتبعتها الدولة لتحقيق التنمية من خلال التعاون مع القطاع الخاص. تتضمن هذه السياسة التعاون بين الدولة وجماعة رجال الأعمال

([25]) أ.د. جابر عوض ، السياسة الخارجية الماليزية ، مرجع سابق ذكره ، ص 114

([26]) المرجع السابق ، ص 48.

لتحقيق أهداف ماليزيا التنموية وتحصل الحكومة بمقتضى هذه السياسة على 30 % من أرباح الشركات فى صورة ضريبة تستخدم فى تمويل مشروعات التنمية. [27]

وقد أدت هذه السياسة إلى إنخفاض مصروفات الحكومة لتمويل عملية التنمية فضلا عن العوائد الناتجة عن عملية الخصخصة حتى استطاعت أن تحقق فائضا كبيرا فى الميزانية خلال الفترة 1993 – 1997. كما ساهمت هذا السياسة بشكل غير مباشر فى زيادة المجموع الكلى للاستثمارات، حيث وصل نصيب القطاع الخاص نحو ثلثى حجم الإستثمارات منذ بداية تطبيق هذه السياسة. [28]

10- سياسات التعامل مع القضية العرقية :

اعتبرت مكافحة الفقر من الأهداف التى تضمنتها السياسات الإقتصادية الماليزية المتعاقبة ، فقد وصلت معدلات الفقر فى عام 1970 إلى نحو 50 % ولكن بحلول عام 2002 انخفضت هذه والتوزيع العادل سواء جعرافيا أو عرقيا. [29] وتقوم فلسفة القضاء على الفقر فى ماليزيا على استخدام عوائد التنمية الإقتصادية وما حققته ماليزيا على المستوى الاقتصادي من تقدم فى علاج الاختلالات فى الدخول بين العرقيات المختلفة. [30]

هذا وتهدف ماليزيا إلى القضاء على الفقر نهائيا بحلول عام 2015 وذلك من خـلال السياسات التالية :

- التركيز على تنمية المناطق الريفية لرفع مستويات المعيشة.
- التركيز على الصناعات كثيفة العمالة للقضاء على البطالة.
- الإستثمار فى مجال التعليم وتنمية الكوادر البشرية. [31]
- تبنى إستراتيجيات لتوزيع الثروة ، وهو ما سوف يتم تناولها بشىء من التفصيل لاحقا.
- أخذ البعد الإجتماعى بعين الإعتبار عند وضع السياسة الضريبة بحيث يستفيد من الضرائب الفقراء بالأساس وذلك من خلال الأخذ بالطريقة لتصاعدية فى حساب ضريبية الدخل. وعند حساب الضريبة يتم الأخذ فى الإعتبار لكل من أقساط التأمين الصحى وعدد

([27]) أ.د. جابر عوض ، السياسة الخارجية الماليزية ، مرجع سبق ذكره، ص132.

([28]) أ.د.كمال المنوفى ، أ.د. جابر سعيد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 113 ، 145.

([29]) Malaysia Achieving Millennium Development Goals. Op.cit.p.3.

([30]) www.alsabah..com

([31]) Malaysia Achieving Millennium Development Goals. Op.cit.p.14.

الأطفال ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعولهم من الوالدين ومساهمة صندوق التأمين الإجبارى وغيرها.

كما قدمت الحكومة برامج لدعم الفقراء منها على سبيل المثال ما يلى :

- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا : يقدم هذا البرنامج قروضا شخصية وقروضا للعمل ولإنشاء المساكن وترميم المنازل القديمة وتوفير الخدمات.
- برنامج أمانة البوميبترا : وهو برنامج تمويلى يقدم قروضه بدون فوائد وبفترات سماح تصل إلى أربعة سنوات ويمكن للفقراء الحصول على هذه لقروض لشراء أسهم فى الشركات المساهمة.
- برنامج أمانة اختيار ماليزيا : وهو برنامج حكومى يقدم قروضا ميسرة لتحسين أحوال المعيشة.
- منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح ما بين 130 – 260 دولار شهريا لمن يعول أسرة فضلا عن المعوقين وكبار السن.
- تقديم قروض بدون فؤائد لشراء مساكن قليلة التكلفة فى المناطق الحضرية تشجعا لإنتقال الملايو من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.
- دعم الأدوية ولاسيما الأدوية المنقذة للحياة.

وهذا وقد جاءت السياسات التى اتبعتها الدولة فى التعامل مع القضية العرقية انعكاسا لإدراك القيادة الماليزية للعلاقة بين الأمن والتنمية ، فقد ساهمت أحداث العنف العرقى التى وقعت أحداثها فى عام 1969 فى إلقاء الضوء على هذه العلاقة ولتلفت الأنظار إلى أنه من غير الممكن إن لم يكن من المستحيل تحقيق التنمية من دون تحقيق الأمن. [32]

وفى هذا السياق جاءت السياسات الإقتصادية والخطط التنموية التى اتبعها الدولة منذ أحداث العنف العرقى فى جزء منها هادفة إلى حل القضية العرقية وعـلاج الاخـتلالات الإقتصادية بين العرقيات ، بحيث يمكن القول أن هذا الهدف كان من بين المحفزات التى دفعت ماليزيا للمضى قدما فى خططها التنموية.

ومن ثم تبنت الحكومة الماليزية فى أعقاب احداث العنف العرقى استراتيجية جديدة منذ مطلع السبعينات عرفت باسم السياسة الإقتصادية الجديدة تمثل أول أهدافها فى إلغاء الارتباط بين

([32]) أ.د.كمال المنوفى ، أ.د. جابر سعيد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية ، مرجع سبق ذكره ،ص 39.

العرقية والمستوى الإقتصادى والقضاء على الفقر وعلاج الاختلالات الإقتصادية بين العرقيات الماليزية كما سبقت الإشارة ، وذلك من خلال ما يلى :

- إعادة النظر فى ملكية الأصول الإنتاجية بحيث يمتلك الملايو حوالى 30 % من جملة الأصول بحلول عام 1990.
- تقديم معاملة تفصيلية للملايو تتضمن عددا من الإجراءات التنظيمية لتحسين أوضاع الملايو مثل :

- نظام الحصص فى العمالة ومتطلبات المساواة فى الملكية التى يتم تنظيمها بهدف زيادة نصيب السكان الأصليين فى كل من العمالة والملكية ، ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال قانون التنسيق الصناعى الصادر عام 1977 الذى أعطى لوزير التجارة والصناعة صلاحيات فرض أيه شروط لتحقيق إعادة الهيلكة بما فى ذلك شرط أن يكون على الأقل 30 % من العمالة فى أى مشروع من الملايو ، بالإضافة إلى شرط مساهمة السكان الأصليين فى أى مشروع تجارى للحصول على الترخيص. [33]
- شجعت الحكومة الملايو على المساهمة فى الشركات بما وضعت من قوانين كان من أهمها قانون متطلبات الملكية ، وقد أدى تطبيق هذا القانون إلى زيادة نصيب الملايو من ملكية أسهم الشركات ، وقد وصل عدد الملايو المساهمين فى الشركات الكبرى إلى 7 مليون من إجمالى 12 مليون مالاوى فى ذلك.
- استخدمت الحكومة كذلك قانون الإستثمار الصادر فى عام 1975 كأداة لإعادة توزيع الأصول بما يعكس قدر أكبر من المساواة بين العرقيات ، وذلك عن طريق وضع مجموعة من الضوابط تدور معظمها حول مشاركة الملايو فى نسبة من أسهم هذه المشروعات وهو ما يؤدى إلى علاج الأختلافات العرقية فى نهاية الأمر.

تقوم فلسفة ماليزيا فى علاج القضية على محورين أساسين هما :

- إعادة النظر فى ملكية الأصول الإنتاجية بحيث يــؤدى إلى زيــادة نصيب الملايو إلى 30 % من إجمالى هذه الأصول ، على أن يتم ذلك دون الإضرار بالعرقيات الأخرى من خلال زيادة نصيب الملايو تدريجيا على حساب الأجانب ، وهو ما تم بالفعل. بحلول عام 1990بلغ نصيب الملايو إلى ما يقرب من 30 % من إجمالى الأصول فى الوقت

([33]) د.كمال المنوفى، مرجع سابق ، ص 49.

الذى انخفض فيه نصيب الأجانب من 61 % إلى نحو 30 % ، وقد اعتبر ذلك من أهم ما تميز به النموذج التنموى فى ماليزيا.

- آمنت الحكومة الماليزية أن التعامل مع الأزمة العرقية وسوء توزيع الثروة فى المجتمع الماليزى لا يجب أن يتم من خلال الإعانات وتقديم الدعم للمتطلبين كما هو الحال فى الدول الغربية. وإنما من خلال توفير فرص العمل الملائمة ، زتأهيل الملايو علميا ومهنيا ، وإشركهم فى الحياة الإقتصادية الأمر الذى يكسبهم خبرة أكبر ويساهم فى الإرتقاء بمستوى معيشتهم ، وذلك كلــه بشرط أن تستمر تلك المعاملة لحين تحسين الأوضـــاع اقتصادية والتعليمية للملايو إلى الحد الذى يجعلهم قادرين على المنافسة من غيرهم من العرقيات وعندئذ تتوقف الدولة عن تقديم مثل هذه العمالة.

كما جاءت سياسة التنمية القومية استمرار للأهداف الواردة فى السياسة الإقتصادية الجديدة ولاسيما تلك الأهداف الخاصة بحل القضية العرقية حيث نصت على تبنى مجموعة من الإجراءات قصيرة المدى التى تضمن زيادة فرص العمل أمام الملايو وزيادة دخلهم وحثهم على الهجرة إلى المــدن. وقــد هــدفت رؤية 2020 إلى استمرار المعاملــة التفضلية للمــلايــو كذلك ،والعمل على ضمان حصول الماليزيين على التعليم حتى المرحلة الثانوية بالشكل الذى يخدم أهداف التنمية. [34]

وفيما يتعلق بالسياسات الخاصة بالتعليم ، فقد ارتأت القيادة الميالزية أن تطوير التعليم هو جزء لا يتجزأ من منظومة التنمية. ومن ثم فإن تحقيق التنمية يستلزم والإرتقاء بالتعليم ، ففى دراسة شملت 88 دولة لمقارنة معدلات النمو بها فى الفترة من 1960 – 1970 تبين ان زيادة التعليم بنسبة 20 – 30 % ترتبط بــزيادة إجمالى الناتج القومى بنسبة تتراوح مــا بين 8 - 16 % [35] وإدراكا لأهمية التعليم فى دفــع عجلة التنمية ورفع كفــاءة رأس المال البشرى ، ارتأت أهميته لعلاج لقضية العرقية وهو ما يظهر فى السياسات التى اتبعتها الدولة فى مجال التعليم والتى يعرض لها الباحث فيما يلى :

1) رفع كفاءة المعلم بإعتباره حجر الزاوية فى العملية التعليمية وذلك من خلال البرامج التدريبية لرفع مستواه العلمى.

([34]) المرجع السابق ، ص 15-60.
([35]) المرجع السابق ، ص 118-119.

2) ركزت احكومة على التعليم الفنى لخدمة الأهداف الصناعية ، وتقوم الحكومة بالتنسيق مع القطاع الخاص لتقديم برامج تدريبية عملية للطلاب فى المدارس الفنية كل فى مجال تخصصه.
3) استخدام التعليم كأداة لعلاج الأختلالات الإقتصادية بين العرقيات من خلال توفير فرص التعليم للملايو من خلال مجانية التعليم الأمر الذى يجعلهم أكثر قدرة على المنافسة وهوما يؤدى فى النهاية إلى ارتفاع مستويات المعيشة بينهم.
4) تشجيع البعثات التعليمية للطلاب التعليمية للطلاب لدول الشرق الأقصى خاصة اليابان وكوريا الجنوبية وذلك للإستفادة من التجربة التنموية فى الدول المصدرة للتكنولوجيا تمشا مع سياسة النظر شوقا Look East.
5) تخصص الحكومة ما يزيد عن 300 مليون رينجت للانفاق على منح الدراسات العليا بالإضافة إلى وضع برنامج قومى للمنح العليا يتضمن 298 منحة للخريجين المتميزين لاستكمال دراستهم العليا فى مجال العلوم والهندسة. [36]
6) جذب العلماء والمهندسين الماليزيين المقيمين فى الخارج ، يتضمن هذا البرنامج حوافز مالية وغير مالية لتشجيع الخبراء الماليزيين المقيمين فى الخارج للعودة إلى الوطن.
7) التوسع فى إنشاء الجامعات والكليات الحكومية والخاصة والإهتمام بالتعليم الخادم للقطاعات الصناعية والتكنولوجية.

11 - سياسات التعامل مع ضغوط النظام الدولى :

أثبت أحداث عام 1969 وما قبلها أن سياسة الاقتصاد الحر فى المفهوم الغربى لم تعد ملائمة ولا كافية لحل مشكلة الإختلالات الإقتصادية المصاحبة للتنوع العرقى على سبيل المثال كأحد تحديات التنمية ، وقد دعت الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة بشكل أكبر فى الحياة الإقتصادية ، ولقد اقتنعت الحكومة الماليزية أن إستراتيجية الحرية الإقتصادية فشلت لأنها لم يكن فيها مكان للمالايو الذين ثم استبعادهم عمليا من الحياة الإقتصادية وثم حرمانهم من المشاركة فى عملية التنمية ، يقابل ذلك السيطرة شبة المطلقة للأقلية الصينية على مقدرات البلاد الإقتصادية حيث كان هناك وعى لـدى القيادة الماليزية بالتداعيات السياسية للخيارات المتعلقة بالنمو الإقتصادى والثورات الإقتصادية.

([36]) المرجع السابق ، ص 112.

حــاولت مــاليزيا التغلب على عقبات ما بعد الحرب الباردة وضغوط النظام الدولى من خلال مايلى :

- الاهتمام بالدائرة الإقليمية الآسيوية من خلال سياسة الاتجاه شرقا بالإضافة إلى سياسة حسن الجوار مع الصين والدعوة إلى الحد من الهيمنة الأمريكية فى المحيط الأقليمى. بالإضافة إلى الإستفادة من التكتلات الأقليمية لمواجهة المنافسة العالمية لاسيما مع تحرير التجارة فى إطار منظمة التجارة العالمية بل والسعى نحو خلق التكتلات والكيانات الأقليمية وفى هذا الآسيان **لتحقيق الأهداف التالية**:
  - تنمية التجارة البينية والتشابك الصناعى والإستفادة من إقتصاديات الحجم بين دول الآسيان.
  - تنمية الأقليم كقاعدة تنافسية إنتاجية لجذب الإستثمارات.
  - أفضلية النفاذ إلى أسواق الدول البالغ عدد سكانها ما يزيد عن 530مليون نسمة.
  - يمثل تكتل الآسيان مصدرا غنيا بالمواد الخام اللازمة للصناعة.
  - الأستفادة من قواعد المنشأ إلى الأسواق العالمية.
  - تنمية العلاقات التجارية وزيادة حجم الإستثمارات.
- الاشتراك فى تكتلات اقتصادية أخرى عرفت بـ مثليات التنمية Growth Triangle ، تسهل هذه المثلثات استغلال المزايا التنافسية وتنمية الإقتصاد عبر حدود هذه الدول ، ومنها عل سبيل المثال مايلى: [37]
  - مثلث ماليزيا وأندونسيا وسنغافورة.
  - مثلث أندونسيا ماليزيا تايلاند.
  - مثلث برونای دار السلام ماليزيا.
  - مثلث شرق الآسيان الفلبين.
- تقليل الإعتماد على الغرب من خلال أسواق جديدة وخلق شركاء جدد فى دول الجنوب ، بغية زيادة الصادرات والإستثمارات الماليزية فيها ، وفى هذا السياق طالب محاضير محمد- غيره من الدول النامية بضــرورة تكثيف التعاون فيما بينهما حيث يعـود التعاون بين دول الجنــوب بالنفــع على الجــانبين فى تحقيق مكــاسب إقتصاديــة متبادلــة

([37]) Malaysia Achieving Millennium Development Goals:successes and challen,Op.Cit p.20.

Win Situation ، كما يقضى تقليل الإعتماد على الغرب إلى مزيد من الإستقلالية لهذه الدول على المستوى السياسى وهو هدف تطمح إليه كثير من دول الجنوب. [38]

وفى السياق ذاته اقترح محاضير محمد سياسة فكر فى الجنوب Think South بهدف زيادة العلاقات الإقتصادية بين دول الجنوب من خلال التعاون فى مختلف المجالات كالتجارة والإستثمار والتعليم بحيث تحل دول الجنوب محل دول الشمال كشريك اقتصادى وتجارى. وبالإضافة إلى ذلك نادى عبد الله بدوى رئيس وزراء ماليزيا السابق بإرساء دعائم شراكة إسلامية وفتح ابواب للتعاون مع الدول الإسلامية التى يمثل سكانها خمس سكان العالم ولا تحظى سوى بـ 8.6 % من إجمالى الإنتاج المحلى فى العالم و 10% من إجمالى التجارة العالمية. [39]

وأخيرا كانت الدولة الماليزية متميزة فى التعامل مع الأزمة المالية التى ضربت جنوب شرق آسيا فى تسعينات القرن العشرين ، إذ لم تعبا بتحذيرات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وما اقترحاه من سياسات للتعامل مع الأزمة من قبل.

- تطبيق مزيد من الشفافية فى عرض المعلومات الخاصة بالموقف المالى والإقتصادى للدول المتضررة.
- القيام بإصلاحات ضرورية فى القطاعين المالى والمصرفى.
- التوقف عن اتباع سياسات تثبيت سعر الصرف.

وعلى غير المتوقع رفضت ماليزيا نصائح البنك الدولى وأخذت ماليزيا الأزمة من واقع أجندة وطنية ، ضاربة بمقترحات البنك الدولى عرض الحائط. [40] ففى علاجها للأزمة المالية لعام 1997 اتبعت السياسات التالية :

- أعطت الحكومة الماليزية صلاحيات واسعة للبنك المركزى لتنفيذ ما يراه صالحا لمواجهة هروب النقد الأجنبى للخارج واستجلاب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبى إلى الداخل.
- تثبت سعر الصرف.
- الحيلولة دون خروج الإستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل.
- منع الأقتراض من مصادر أجنبية. [41]

([38]) أ.د. جابر سعيد عوض ، السياسة الخارجية الماليزية ، مرجع سبق ذكره ،ص 135.
([39]) المرجع السابق ، ص 36.
([40]) عبد الحافظ الصاوى ، مرجع سبق ذكره.

ولقد استطاعت ماليزيا من خلال ما اتبعته من سياسات الخروج من الأزمة المالية بنجاح منقطع النظير ، وقد تم دون تطبيق سياسات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وهو ما أعطاها مزيد من الإستقلالية والتحرر لمواصلة خططها التنموية الطموحة.

بمراجعة السياسات التى اتبعتها الحكومات الماليزية المتعاقبة وهى السياسات التى شملت كافة المستويات والأصعدة : السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، فضلا عن سياسات التعليم وعلاج الاختلالات بين العرقيات ، يتأكد لدينا الدور المحورى الذى لعبته الدولة الماليزية فى تحقيق التنمية وبالنظر إلى خطورة التحديات التى تعرضت لها الدولة الماليزية فى سعيها لتحقيق التنمية ، وهى التحديات التى تواجه أغلب الدول النامية.

12- سياسات التنمية الماليزية واقتصاد المعرفة:

بعد التحول الناجح من الزراعة للصناعة خلال العقود الثلاثة السابقة، إلا أن ماليزيا تبنت اتجاهاً يعتمد علي تطوير قدراتها اعتمادا علي ما يسمي اقتصاد المعرفة.

وقد ترجم ذلك في مبادرة الحكومة الماليزية تطوير صناعات تكنولوجيا المعلومات وللاستفادة من أهمية المعرفة اعتمدت الدولة سياسة تهدف إلي جعل ماليزيا مركزاً ممتازاً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية والتأمين والمواصلات والإتصالات والسياحة والسفر والصحة والتعليم. من أجل ذلك قامت ماليزيا بالاهتمام بتطوير قوة العمل المهارية والاهتمام بسياسات البحث والتطور إضافة إلي الاهتمام بتوفير البنية الأساسية اللازمة من أجل تحقيق التحول إلي اقتصاد يعتمد علي المعرفة.

في سبيل تحقيق هذا الهدف أعلنت ماليزيا مجموعة من البرامج التي اعتمدت علي ما يلي:

- خلق قنوات لجذب الشركات العالمية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات.
- خلق ما يعرف بالمثالية التجارية عبر العالم ومن خلال مختلف القنوات Multi Media Utopia والتي تقوم بتوفير كافة مستلزمات الإنتاج بأرخص الأسعار بالإضافة إلي تصدير الإنتاج.
- البنية التحتية والنظم الضريبة المحفزة لهذه الصناعات.
- أنظمة متطورة للبحث والتطوير والإختراع.
- خلق عالم من الكروت الذكية، البيوت الذكية.

([41]) أ.د. كمال المنوفى ، أ.د جابر سعد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

ويقود هذا البرنامج Multimedia Development Corporation وهو يعتبر نقطة واحدة one stop shop للعمل علي نجاح مؤسسات إنتاج المنتجات عالية التقنية. ويدعم هذا البرنامج برنامجاً أخر يعرف بالممر Multimedia Super Corridor والذي يسهل علي الشركات المختلفة المستثمرة في هذا المجال القيام بعمليات البحوث والتطور، من المستهدف أن يصبح من المشروعات القائدة في العالم في مجال التشريع الخاص بالإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات.

وتهدف التشريعات الجديدة المقترحة في هذا المجال في ماليزيا إلي:

- السماح باستخدام التوقيع الإلكتروني في مجال الأعمال وتنمية أدوات الرقابة عليه.
- حماية الحقوق الخاصة بالملكية الفكرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- وضع قوانين متكاملة لحماية المجتمع ضد جرائم الانترنت.
- الخدمات الطبية عن طريق الانترنت.
- قوانين حماية البيانات وقواعدها.

كما يقوم المجتمع الماليزي علي تنمية فكرة الحكومة الالكترونية ودعم خلق حكومة غير ورقية، تقدم كافة الخدمات الحكومية عن طريق الانترنت. بالإضافة لوضع خطة تعليمية جديدة لإدخال نظام المدرسة الذكية التي تقوم علي استخدام الأدوات التكنولوجية في التعليم. [42]

ثانيا : الهيكل المؤسس القائم بعملية تخطيط التنمية في ماليزيا:

تتوقف نجاح السياسات التنموية التي تتبناها الدولة علي الطريقة التي تتم بها تنفيذ هذه السياسات بواسطة الجهاز الإداري للدولة كما تتوقف علي أسلوب وضع وتخطيط هذه السياسات بواسطة أجهزة الدولة المعنية. [43]

وكذلك تتم العملية تتم عملية تنفيذ الخطط التنموية من خلال رقابة وتقييم تطور العمل بناءً علي هذه الخطط من خلال هيكل مؤسسي بعيد عن مهام الوزارات المختلفة. وتقوم هذه المؤسسات بالحد من تصارع المصالح بين الجماعات المختلفة المشتركة في عملية التنمية، القضاء علي البيروقراطية بكافة أشكالها، اتفاقيات المشاركة في التنمية بين الحكومة والقطاع الخاص، حيث يعتبر القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية بينما يقتصر دور الحكومة علي تقديم

([42]) كمال المنوفي وآخرون، "الأطلس الماليزي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 260-261.
([43]) كمال المنوفي، جابر عوض، مرجع سبق ذكره، ص58.

التسهيلات اللازمة له للقيام بهذا الدور، وتكون كافة الهيئات الحكومية بمثابة مكاتب تنظيمية وخدمية تقوم بهذا الدور بكفاءة كاملة. بينما تقوم الجهات المختلفة بالتنسيق فيما بينها بتحديد أولويات التنمية واختيار البرامج التنفيذية في هذا المجال وتحديد الميزانيات الخاصة بكل منها وطرق تنفيذها وتمويل هذا التنفيذ.

يوضح الشكل رقم (2-3) الهيكل المؤسسي القائم بعملية التنمية في ماليزيا خلال العقود السابقة (44)

شكل رقم (1)

الهيكل المؤسسي القائم بعملية تخطيط التنمية في ماليزيا

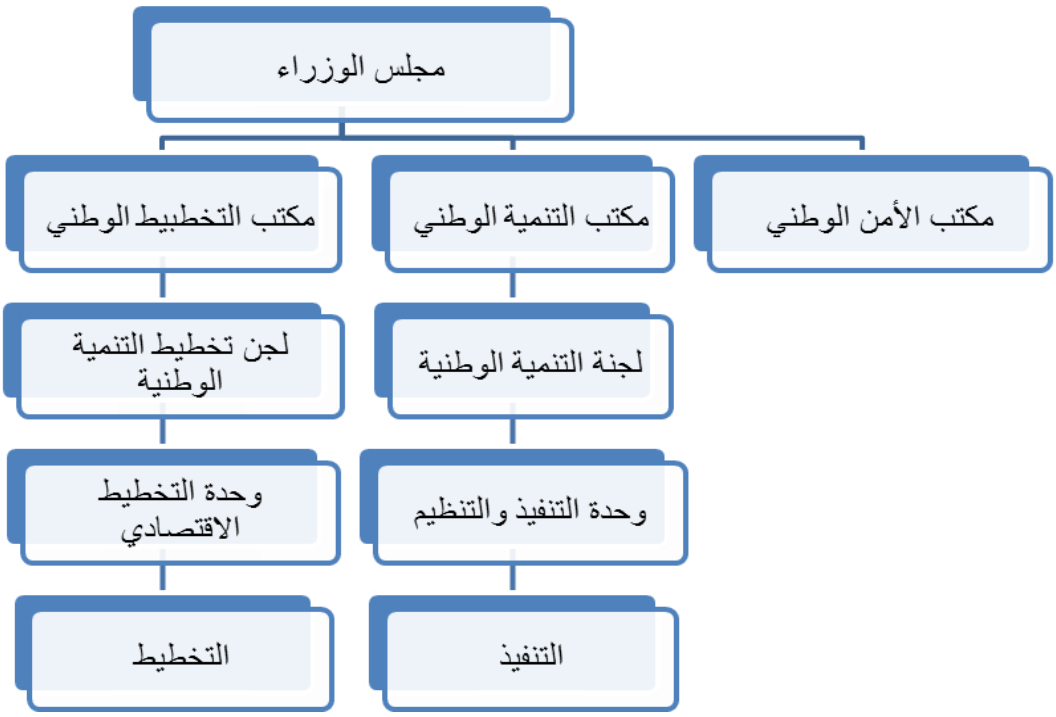

(44) كمال المنوفي وآخرون، الأطلس الماليزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 254-255.

أ - وحدة التخطيط الاقتصادى. "Economic Planning Unit "EPU

وهى تقع ضمن اختصاص رئيس الوزراء.[45] وقد تم انشـاء وحدة التخطيط الإقتصـادى فى سنة 1973 م، وهى تعد أحد أهم وحدات الحكومة المتصلة بصنع وتنفيذ القرارات خاصة القرارات المتعلقة بالإقتصاد. حيث تقوم بإصدار توصيات بالاقتراحات النهائية المتعلقة بالسياسة العامة وتقدمها الى مجلس الوزراء ، أيضا يناط بها مهمة توزيع الميزانية على مختلف أوجه النفقات.

وكان لها دورمحورى فى تنفيذ ومتابعة السياسة الاقتصادية الجديدة "NEP " وقد زاد دورها فى صياغة سياسة التنمية القومية "NDP ". وهى هيئة مستقلة تعمل تحت الاشراف المباشر لرئيس الوزراء. **و من أهم أهدافها[46].**

- وضع الخطوط العريضة لسياسات الحكومة واستراتيجيتها وبرامجها التنموية.
- تنفيذ وتقييم المشروعات والبرامج التنموية للدولة.
- تقديم النصح والمشورة للحكومة فى القضايا الاقتصادية.
- القيام بالأبحاث الاقتصادية فى خدمة التنمية.
- ادارة المساعدات والمنح من الدول الأجنبية والمؤسسات الدولية.
- ادارة البرنامج الماليزى للتعاون الفردى.

والهيئة تتكون من عدة أقسام فرعية من أهمها :

- قسم التخطيط Planning division.
- قسم التخطيط القطاعى Setorial Planning division ويعتبر هذا القسم هو القسم الحكومى الرئيسى للتخطيط الاقتصادى والتنمية ويضم عدد اللجان الفرعية المتخصصة فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والطاقة وغيرها ، ويعتبر بمثابة السكرتارية لمجلس التخطيط القومى " NPC National Planning Council.
- لجنة التنمية القومية "NDPC" National Development Planning Committee لجنة الاستثمارات الأجنبية.

([45]) د. جابر سعيد عوض ، صنع السياسة العامة فى ماليزيا : المحددات والخصائص ، مرجع سابق ، ص ص 22 – 23.

([46])د. جابر سعيد عوض ، صنع السياسة العامة فى ماليزيا : المحددات والخصائص ، مرجع سابق ، ص ص 23 -24 .

انظر أيضا. الموقع الألكترونى لوحدة التخطيط الأقتصادى على الرابط : http :// www.epu.gov.my/

Siti Hawa Ali and Wan Manan Wan ، - Graham k Brow "Policy Levers in Malaysia " op.cit ، p.9.،

- لجنة البيئية للخصخصة فى القطاعات المختلفة.

- تتكون كل الأقسام واللجان من الوزير المختص والأعضاء البارزين فى القطاعات الحكومية ذات الصلة ، حيث يعطى لهم سلطة صياغة ومراجعة المقترحات السياسية خاصة المتعلقة منها بمقترحات السياسة العامة وتقديمها لمجلس الوزراء.
- كما يدخل فى اختصاص هذه الوحدة صياغة الخطط الخمسية الى الخطة العامة التى تمتد لعشر سنوات out line Perspective plan ، حيث تقوم باصدار توصيات بالاقتراحات النهائية لخطط السياسة العامة وتقديمها لمجلس الوزراء. وبالتالى فقد لعبت دورا حيويا أثناء الأزمة المالية لما لها من صلاحيات واختصاصات ، بالاضافة الى تبعيتها المباشرة لرئيس الوزراء تجعلها أحد أهم الأجهزة الحكومية المعنية بصنع القرار فى ماليزيا.

ب -هيئة الإنتاجية القومية : National Productity Corporation

وتهتم هذه الهيئة بزيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد القومى وتقدم مقترحات حول سياسات زيادة الإنتاجية وتنمية الموارد وغيرها. [47]

ج - هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية : Malaysian External Corporation of Malaysia. : تقوم هذه الهيئة على بحث سبل تحقيق التنمية الكمية والنوعية للصادرات والترويج لها مع التركيز على الاستثمارات الصناعية وإجراء دراسات عن الأسواق التجارية المستهدفة للسلع الماليزية وإيجاد قاعدة بيانات للمصدرين فى مجالات التسويق الدولى وحماية المستثمرين فى الخارج. [48]

د - مؤسسات أخرى :

لعبت بعض المؤسسات الماليزية دورا متميزا فى تمويل مصروفات التنمية من خلال تعبئة المدخرات المحلية ومن هذه المؤسسات على سبيل المثال بنك الصادرات والواردات ، وبنك التنمية والبنية التحتية والزراعية ، وبورصة كوالالمبور. ولعل مما يذكر أن هذه المؤسسات قد ساهمت بقيمة 33.1 بليون رينجت فى عام 2004من جملة مخصصات التنمية. [49]

ويوضح الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمى لوحدة التخطيط الاقتصادى

([47]) www.alsabah..com

([48]) www.alsabah..com

([49]) أ.د. كمال المنوفى ، أ.د. جابر سعيد عوض (محرران) ، النموذج الماليزى للتنمية ، مرجع سابق ذكره ، ص 144.

شكل رقم (2)

الهيكل التنظيمى لوحدة التنظيم الأقتصادى

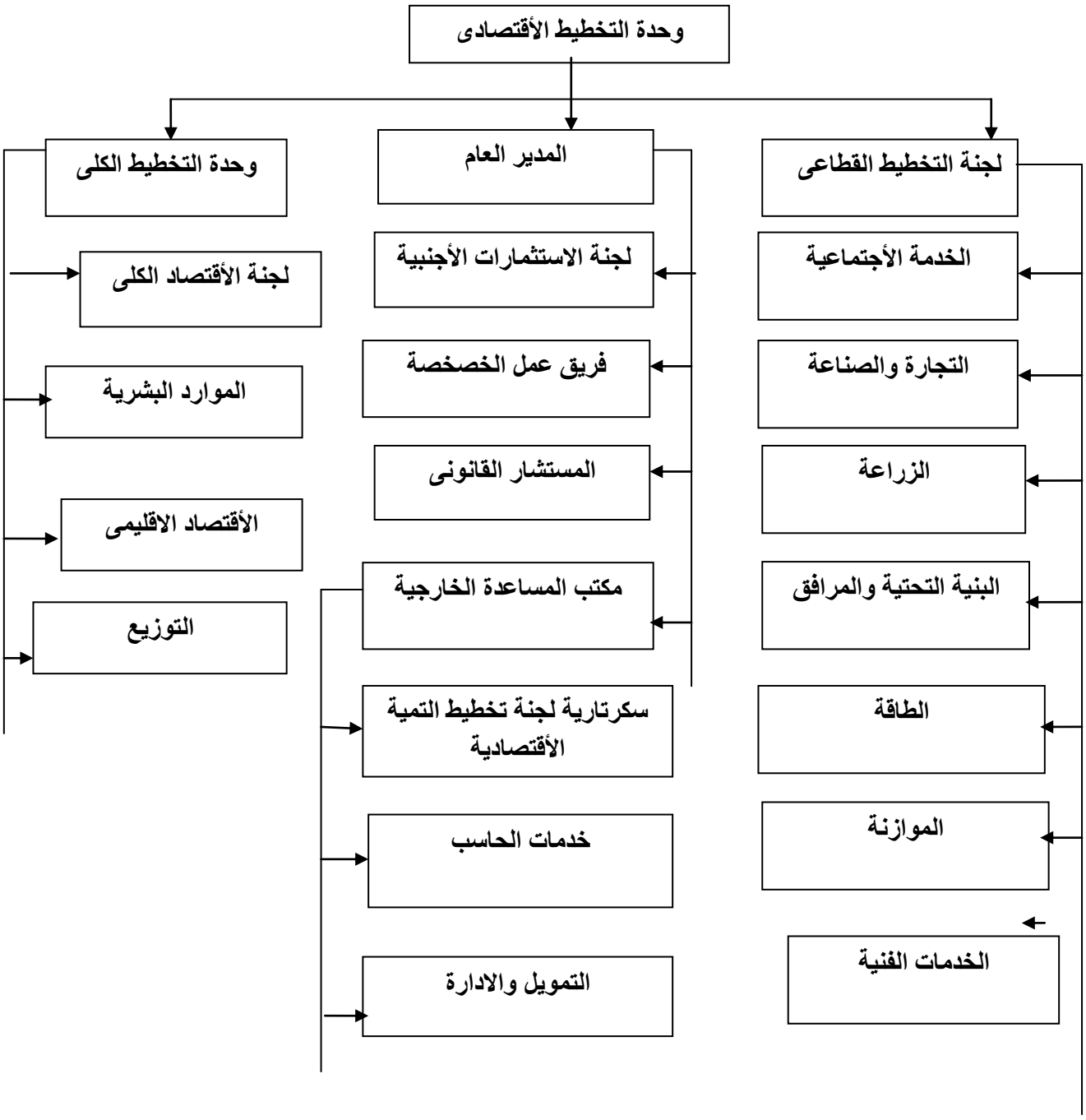

المصدر : جابر سعيد عوض ، صنع السياسة العامة فى ماليزيا : المحددات والخصائص. ص 24.

الخلاصة: وفي نهاية هذا المبحث خلاصة القول أن من أهم الدروس المستفادة في تجربة التنمية في ماليزيا هو أن برامج التنمية لا يمكن أن تستورد من الخارج، فكل دولة لها تجربتها الخاصة وتضعها بناءً علي احتياجاتها وظروفها علي أساسها يجب أن تصوغ خطة التنمية بها.

وتشير التجربة الماليزية كذلك إلي أهمية الدور الحكومي والمؤسسي في التنمية في المجتمعات ذات التنوع العرقي والطبقي. كذلك اشتراك القطاع الخاص بشكل رئيسي في توفير فرص العمل بشكل مستدام. أما محاربة الفقر فتشير التجربة الماليزية إلي أهمية الاعتماد في هذا الخصوص علي مجموعتين من البرامج أحدهما: برنامج متكامل للتنمية والتوسيع الاقتصادي والأخر برنامج مخصصة للرعاية والتنمية للطبقات الأشد فقراً.

كما أن ماليزيا حققت مستوي لا بأس به من التنمية الإقتصادية، تزامن مع تطبيق الخطط التنموية المختلفة منذ عام 1970 و حتي الآن. (السياسة الاقتصادية الجديدة والسياسة القومية ورؤية ماليزيا 2020) NEP،NDP،2020 WAWASAN وبذلك أصبحت ماليزيا في عام 2010 تحتل المرتبة العاشرة بين الدول الأكثر تنافسية اقتصادية حول العالم ومن الملاحظ أنه:

" من خلال تناول السياسات التنموية تلاحظ ما يلى :

1. نجاح السياسة الإقتصادية فى تحقيق أهدافها حيث تشير الإحصاءات الحكومية إلى نجاح الإجراءات المتخذة فى إطار هذه السياسة فى الفترة من سنة 1970 إلى سنة 1990 حيث انخفضت نسبة الفقر 49.3 % سنة 1970 إلى 16.5 % سنة 1990 فى شبه جزيرة ماليزيا إلا أن نسبة 30 % المستهدفة لملكية البومبيترا فى الفترة ذاتها لم تتحقق، إلا أن ملكية البومبيترا فى الحقوق المساهمة فى الشركات ارتفعت خلال هذه الفترة 2.4 % إلى 20.3 % كما زادت حصة الصينيين والهنود خلال نفس الفترة من 28 % إلى 46 % بينما أنخفضت الأجانب من 63 % إلى 25 %. من جهة أخرى نجحت السياسات الحكومية فى زيادة تمثيل المالاى فى مجالات (المعمار - المحاسبة - الهندسة - الطب - الطب البيطرى - المحاماة - وغيرها) من 4.9 % سنة 1970 إلى 29 % سنة 1990.
2. فيما يتعلق بـتأثير السياسات الإقتصادية ومتطلبات إعادة الهيكلة على رأس المال الأجنبى يلاحظ أن الدور الإقتصادى التدخلى للدولة قد ارتبط بإضفاء الطابع القومى أو الوطنى على الاقتصاد ، عبر تقليل سيطرة رأس المال الأجنبى لصالح رأس المال المحلى ، وذلك عن طريق إنهاء الاحتكار الأجنبى لقطاعات التعدين والمطاط والبنوك التجارية وغيرها وذلك بتحويل الملكية.